



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بجاية مختار - عنابة
كلية الحة وعلوم السياسية



قسم الحة وق

مأخذات

الملتقى الدولي

السلطة الرابعة والرأي العام في الدولة الديمقراطية

“Le Quatrième Pouvoir” et l’Opinion Publique dans un Etat Démocratique

Paul Alliés Professeur émérite à Université de Montpellier (France)

La révolution de l'information : innovations techniques et changements culturels

Résumé

Ce qu'il est convenu d'appeler « révolution de l'information » n'est en réalité que la troisième révolution industrielle dans l'histoire du capitalisme moderne. Elle combine toute une série d'innovations technologiques dérivées de la cybernétique et une transformation des modes de vie et relations sociales.

La presse est partout la scène de cette révolution : elle est marquée par son assimilation des nouvelles techniques mais aussi par le changement du métier de journaliste.

Cette mutation concerne directement le système démocratique : les nouvelles pratiques et circulations de l'information deviennent un facteur central dans l'exercice du pouvoir (que ce soit avec Wikileaks ou dans la révolution tunisienne).

Il convient donc de s'interroger sur la portée culturelle de ce passage à une autre société, celle de l'information.

الأستاذ الدكتور ميلود بركاوي

السلطة الرابعة في أمريكا و التناقض بين تغطية السياسة الداخلية و السياسة الخارجية

ملخص

تحاول هذه المداخلة أن تثبت أن وسائل الإعلام المختلفة في الولايات المتحدة تمارس دور الراعي أو الحارس للسياسة الخارجية لواشنطن أكثر منها كمراقبة لها. يعتبر المسؤولون والقادة الحكوميون مصادر بارزة في تغطية وسائل الإعلام للأحداث لأنهم يمارسون و بشكل واضح تأثيراً كبيراً على محتوى الأخبار المتعلقة بالسياسة الخارجية. هذا هو الحال مع الحرب الكورية (1950-1953)، وحرب فيتنام (1959-1975)، وغزو خليج المخازير (كوبا 1961)، وحرب الخليج (1991)، والحرب في أفغانستان أو ما يسمى بالحرب على الإرهاب (من 2001 إلى الوقت الحاضر)، وكذلك الحرب على العراق (2003-2011). هذا بالإضافة إلى التدخلات العسكرية للولايات المتحدة مثل عملية "فجر أوديسا" في ليبيا (2011)، عملية "الرمح نبتون" التي قتل إبانها أسامة بن لادن على يد القوات الأمريكية في باكستان في عام 2011. كمثال بارز أيضاً عن ممارسة وسائل الإعلام دور الراعي لسياسة أمريكا الخارجية يمكن التطرق لموقف الطبقة السياسية الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي وأجندهما المتعلقة بعملية السلام في الشرق الأوسط. وبالمقابل تكشف هذه المداخلة بإسهاب أنه عندما يتعلق الأمر بالشؤون المحلية، تعمل وسائل الإعلام المختلفة في الولايات المتحدة أكثر كمراقبة لأصحاب القرار مثلما هو الحال في ما يختص الكشف عن فضائح سياسية متعددة كوترغيت (1974)، وإيران غيت (1986) ومونيكا لوبنسكي (1997)، وأبو غريب (2004).

ملخص ورقة من إعداد:

الأستاذ الدكتور جمال عبد الناصر مانع؛

الأستاذة: بوشوشة سامية.

دور الإعلام في توثيق انتهاكات القانون الدولي الإنساني

مقدمة:

في ظل ازدياد الحروب والتوجه نحو حسم الصراعات عسكرياً، وما يستتبع ذلك من قتل ودمار وفي كثير من الأحيان تجاوز وانتهاك لمبادئ القانون الدولي الإنساني، ظهرت بوضوح أهمية الإعلام في نقل أحداث الحروب، لاسيما انتهاكات للقانون الدولي الإنساني والاتفاقيات المنظمة لحالات الحروب، حيث تكثر ارتكاب المخالفات وأحياناً ارتكاب المجازر والجرائم التي توصف كجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية مثلما حدث في العراق ولبنان وكما يحدث في فلسطين خاصة ما حدث في قطاع غزة خلال الحرب الصهيونية على القطاع سنتي 2009 و 2014

فقد لعب الإعلام دوراً هاماً في توثيق الجرائم الدولية وانتهاكاتها للقانون الدولي الإنساني، على الرغم من قيام هذه الدول بإجراءات مسبقة على الحرب لمنع الصحفيين والإعلاميين الأجانب من الدخول لتغطية جرائم الحرب جرائم الإبادة والجرائم ضد الإنسانية المرتكبة.

هذه الورقة تستعرض حماية الإعلاميين في القانون الدولي الإنساني ونقصد دور الإعلاميين أثناء الحرب، حيث تتركز على الإعلام المرئي والإعلام المسموع والإعلام المكتوب والإعلام الإلكتروني.

ثم تطرق الورقة إلى دور مؤسسات حقوق الإنسان في توثيق الانتهاكات المرتكبة بحق الصحفيين خلال الحرب.

وفي الختام تقدم الورقة مجموعة من التوصيات واقتراح لوسائل تدعم الإعلام المهني وتحميه لتعزيز دوره في الكشف عن الانتهاكات للقانون الدولي الإنساني.

إن دور الإعلام في كشف الانتهاكات قواعد القانون الدولي الإنساني وفضح جرائم الدول التي تنتهك قواعد هذا القانون، من شأنه أن يضع المجتمع الدولي أمام مسؤولياته ، بل أن وسائل الإعلام تعتبر وسيلة ضغط الإعلاميون إلى تغيير طريقة التعامل مع الضحايا المحميين بالقانون الدولي الإنساني.

ليس للإعلام اي دور قانوني في انفاذ القانون الدولي الانساني، لكن له دور كبير في توجيه الرأي العام والعالمي بشأن الانتهاكات التي تحدث اثناء الحرب، وبالتالي فهي وسيلة ضبط تمارس على اطراف النزاع لتخفييف على الاقل من استعمال الاسلحة ذات النتائج المدمرة، وتوجه انصارها الى ضرورة احترام المبادئ الواردة في اتفاقيات القانون الدولي الانساني.

الدكتور عبد السلام فيلالي

قسم العلوم السياسية-جامعة باجي مختار، عنابة

اشكالية مقدمة لأجل المشاركة في: الملتقى الدولي الموسوم بـ:"الملتقى الدولي حول: السلطة الرابعة والرأي العام في الدولة الديمقراطية"

عنوان المداخلة: خطاب الحرية و التعدديّة في الدولة الوطنية

يتأسس وجود الدولة الوطنية على قيم الحرية و التعدديّة في تقابل مع خطاب الهيمنة و إلغاء الآخر الذي كرسه. لقد بدا أن الأمر لا يتعلّق فقط بمسألة الهوية الوطنية و مطالب المساواة، بل أيضاً في الانطلاق من القيم "العالمية" التي تطلقها الأيديولوجيا الليبرالية. و من هنا تبرز قيم النزعة الوطنية التي قدمتها مختلف النصوص المؤسسة و التي تتضمّن أبعاداً ليبرالية، من حيث أنها و كنفي للإقصاء و طرح التعايش و السلام بين مختلف الجماعات الإجتماعية. و هو الأمر الذي كان يفترض أن يكون عليه الخطاب الوطني في الوثائق المؤسسة للدولة الوطنية المستقلة.

ملخص

مصادر الخبر وعلاقة بالديمقراطية ، بمعنى مصادر الخبر شرط لتجسيد مفهوم الديمقراطية . وفي هذا السياق نقوم بتحديد اشكالية محورية تمثل أساسا فيما يلي : ما علاقة مصادر الخبر بمتغير الديمقراطية في الجزائر ؟ وهل فعلا التشريعات وقوانين الاعلام الوطنية تجسد هذا المفهوم من خلال الممارسة ؟.

وللاجابة عن الاشكالية المطروحة نطرح مجموعة من التساؤلات الاساسية وهي :

هل فعلا مصادر الخبر أساس تجسيد الديمقراطية ؟

ما هي أنواع مصادر الخبر مع تحديد الخلفية القانونية والتشريعية في الجزائر و العالم ؟

ما معنى الديمقراطية كمفهوم سياسي وعلاقته بهذا المفهوم الاعلامي ؟ (مصادر الخبر).

هل هناك علاقة بين المفهومين من خلال الممارسة و التطبيق ؟.

ملتقى السلطة الرابعة و الرأي العام في الدولة الديمocrاطية

ملخص مداخلة الدكتور : عبد السلام قريقة _علوم سياسية _عنابة .

المحور الثامن : الحرب الإعلامية في العلاقات الدولية

عنوان المداخلة : الاعلام و الثورة الرقمية في خدمة استراتيجيات القوى الكبرى

الملخص :

شهد القرن الواحد والعشرون تطويراً كبيراً لوسائل الاتصال والإعلام وشكل ثورة حقيقة في تسخير الشأن العام ليس على مستوى الدولة القومية فحسب بل تعمد ذلك إلى مجال العلاقات الدولية من خلال الاستخدامات المختلفة للإعلام في سبيل تحقيق استراتيجيات وسياسات القوى الكبرى وتوظيفها كآلية فعالة في إدارة الحروب والصراعات .

لقد عرف هذا العصر عملية الانتقال من الأساليب الكلاسيكية في الإعلام كالدعائية " manipulation " و التعبئة " propaganda " إلى التوظيف الكامل والمكثف للثورة المعلوماتية والتكنولوجية من أجل " التضليل " و " التوجيه " المنهجي و البرمجة للرأي العام الدولي من طرف القوى الكبرى المستفيدة من التدفق الهائل للمعلومات و سهولة اختراق الحدود و نشر الأفكار و تعبئة الجماهير و التأثير على الآخر .

الحروب العديدة التي خاضتها الولايات المتحدة الأمريكية و الدول الغربية الحليفة لها أثبتت الدور الفاعل للإعلام في التأثير على مجريات الأحداث ، و تبرير المواقف و التدخلات . كما سارعت أمريكا إلى التوظيف الذكي لوسائل الإعلام من أجل الترويج لاستراتيجياتها و مشاريعها الدولية مثل مشاريع : " الشرقاووسط الكبير " و " الحرب على الإرهاب " و " الفوضى الخلاقة " . بما يخدم تحقيق تلك المشاريع و يساهم في إقناع المجتمع الدولي بها و توجيه الرأي العام نحوها .

أكَّد عالم المستقبلات الكبير الأمريكي " ألفن توفلر " - في كتابيه الشهيرين : " الموجة الثالثة " و " صدمة المستقبل " - على أنَّ ثورة الرقمنة و التطور الهائل لوسائل الاتصال والإعلام في مختلف

مجالات الحياة وطنية و دوليا بما يؤدي إلى إحداث تغيرات جذرية في الأنماط السائدة و تحولات عميقة في طبيعة العلاقات بين الدول و المجتمعات تمس القيم و المضامين المختلفة للفاعلين .

انطلاقا من هذه المعطيات يمكننا صياغة إشكالية رئيسة لمناقشة الموضوع ممثلة في سؤال جوهري يتمحور حول كيفية توظيف الآلة الإعلامية لتحقيق الاستراتيجيات المختلفة على المستوى الدولي و إدارة التزاعات و الحروب .

و سنتطرق في مداخلتنا إلى عدة محاور هي :

- دور الإعلام في العلاقات الدولية .

- القوى الكبرى و استخدام الآلة الإعلامية .

- الثورة الرقمية و تأثيرها على مسار العلاقات الدولية .

Université BADJI MOKHTAR, Annaba,

Faculté de Droit et des Sciences Politiques.

Département de Droit.

Organise un colloque international

Sur :

Le « quatrième pouvoir » et l'opinion politique

dans un Etat démocratique.

Les 18 et 19 novembre 2015.

Titre de la communication :

Démocratie, pouvoir et information.

Pr. ALLIOUCH-KERBOUA Kamel.

Directeur du laboratoire de recherche :

Droit- Urbanisme et Environnement.

Responsable du projet de Master :

Droit international privé.

Résumé de la communication :

L'information est au centre des préoccupations de tout pouvoir politique qu'il soit démocratique ou non.

C'est elle qui détermine la nature juridique de tout système politique.

Elle est un indice précieux pour révéler, si un Etat est démocratique, ou ne l'est pas.

De ce fait, parmi les éléments essentiels constitutifs d'une démocratie (Etat de droit, séparation des pouvoirs, primauté de la loi, suffrage universel, phénomène majoritaire, libéralisme politique qui s'accompagne du libéralisme économique, multipartisme, protection des droits de l'Homme) l'information occupe une place de choix.

Ainsi, tout pouvoir s'appuie sur l'information pour imposer son idéologie et son pouvoir.

Cependant, il faut faire observer, que l'information, liberté d'expression et d'opinion, garantie par les constitutions, est une arme à double tranchant.

Considérée généralement, comme une courroie de transmission du pouvoir, pour diriger, orienter et manipuler l'opinion publique, elle est aussi utiliser comme contre pouvoir.

Dans cette optique, l'information appréhendée comme quatrième pouvoir, peut revêtir une double signification :

-Elle est un pouvoir utilisé par le pouvoir pour réaliser ses objectifs, économiques, sociaux, idéologiques, politiques au même titre que les pouvoirs constitutionnels, législatif, exécutif et judiciaire.

-Elle constitue aussi, un pouvoir, détenu par les médias, utilisée comme arme critique du pouvoir.
Elle serait un quatrième pouvoir dans le sens ou dans la conception de Montesquieu, le pouvoir arrête le pouvoir.

Dans cette perspective, même n'étant pas, un pouvoir constitutionnel, l'information, à travers les médias, peut constituer un contre pouvoir, pour « gêner » les pouvoirs constitutionnels. Elle est de ce fait, un pouvoir puisqu'elle s'attaque aux autres pouvoirs, par les révélations de l'opinion publique interne et internationale.

Il découle, de ce qui vient d'être énoncé, qu'il y a une interaction entre démocratie, pouvoir et information.

L'interaction est conflictuelle. Le pouvoir craint l'information.

Car la liberté de l'information est née d'une lutte acharnée contre le pouvoir.

Dans le cadre du rôle joué par l'opinion publique dans toute société ne seront retenus, que les aspects idéologiques et politiques de l'information.

Seront traités successivement :

I- L'Etat, information, et idéologie

II- Etat, information, et politique.

جامعة باجي مختار - عنابة

الملتقي الدولي حول:

"السلطة الرابعة والرأي العام في الدولة الديقراطية"

المزمع تنظيمه يومي 18-19 نوفمبر 2015

استمرارة المشاركة

الأستاذ: محمد هاملي

الدرجة العلمية: أستاذ محاضر قسم "أ"

التخصص الدقيق: القانون العام

مكان العمل: كلية الحقوق والعلوم السياسية (ملحقة مغنية) جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان.

العنوان البريدي: ص، ب 694، مغنية 13003 ، تلمسان.

العنوان الإلكتروني: hamli_m@yahoo.fr

الهاتف: 043.30.62.32 / 0552.33.96.02 ***** الفاكس: 043.30.54.79

عنوان المداخلة: واقع مبدأ الشفافية والتعددية في قانون الاعلام الجديد وأثره على حق المواطن في الإعلام

المحور الرابع : تعدد مصادر الخبر ضمان الديمقراطية

موجز السيرة الذاتية:

الأبحاث والمنشورات:

- مؤلف بعنوان: هيمنة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية في النظام الدستوري الجزائري (دراسة مقارنة بالنظامين الدستوري المصري والفرنسي)، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2014.

المقالات:

1. "تحديات مجلس السلام والأمن الإفريقي في مواجهة النزاعات المسلحة وانتهاكات حقوق الإنسان والمصالح السياسية للدول"، مجلة العلوم القانونية، تصدر عن كلية الحقوق، جامعة باجي مختار-عنابة عدد خاص 11، جوان 2007.

2. "تبسيط أسس المسؤولية الإدارية عن الأخطاء الطبية وأثرها على حقوق الضحية" ، المجلة النقدية لقانون والعلوم السياسية، تصدر عن كلية الحقوق بجامعة مولود معمري-تizi وزو- عدد خاص 2-2008.

3. "حرية الصحافة بين سلطة الإدارة ورقابة القاضي الإداري" ، مجلة العلوم القانونية والإدارية، العدد 04-2008، مجلة صادرة عن كلية الحقوق، جامعة سيدى بلعباس، دار الرشاد، الجزائر.

4. "الموازنة بين حرية التعبير واحترام حقوق الأشخاص واعتبارهم" ، مجلة الموريات، العدد الأول، (تصدر عن الملحقة الجامعية بمغنية)، ديسمبر 2010.

5. "مبدأ عدم قابلية القاضي للعزل كدعاية من دعامت استقلال القضاء" ، مجلة الموريات، العدد الثاني (تصدر عن الملحقة الجامعية بمغنية)، ديسمبر 2011.

6. "النظام القانوني لحرية الاجتماع والظهور في الجزائر" ، مجلة الحقوق والحرفيات، مخبر حقوق الإنسان والحرفيات الأساسية (جامعة تلمسان)، نشر ابن خلدون، العدد 01-2014.

7. "التسوية الإدارية للمنازعة الضريبية" ، مجلة الحكمة، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، العدد 23، السادس الثاني 2014.

المشاركة في المؤتمرات والندوات: (آخر خمس مؤتمرات)

1. "الضمانات الإلخامية على ضوء الإصلاحات التشريعية الأخيرة وأثرها على تسيير الشأن المحلي"، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الوطني الأول المنظم من قبل معهد الحقوق والعلوم السياسية، -المراكز الجامعي بالنعامة- يومي 18- 19 أبريل 2012 والموسوم بـ "دور البلدية في التنمية المحلية".
2. "دور القضاء في كفالة حق الفرد في مقاضاة الإدارة دراسة مقارنة." مداخلة مقدمة في إطار اليوم الدراسي الموسوم بـ "الحقوق الأساسية للمتقاضي"، والمنظم من قبل مخبر حقوق الإنسان والحرفيات الأساسية بجامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان يوم 16 فبراير 2013.
3. "فكرة الموازنة بين حقوق الأفراد ومتطلبات الخدمة العمومية -حالة نزع الملكية لمنفعة العمومية-."، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الوطني الأول حول "الإدارية المحلية والخدمة العمومية: واقع وآفاق"، المنظم من قبل كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة المسيلة يومي: 12-13 مارس 2013.
4. "النظام القانوني لحرية الاجتماع والتظاهر في الجزائر"، مداخلة مقدمة في إطار اليوم الدراسي الموسوم بـ "النظام القانوني للحرفيات الفكرية"، المنظم من قبل مخبر حقوق الإنسان والحرفيات الأساسية بجامعة أبو بكر بلقايد -تلمسان- يوم 16 فبراير 2014.
5. "الحماية الدولية للبيئة أثناء النزاعات المسلحة"، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الوطني الموسوم بعنوان: "إشكالية البيئة وكيف عالجتها التشريعات العربية والدولية"؛ والمنظم من قبل معهد الحقوق والعلوم السياسية بالمركز الجامعي بالنعامة يومي 23-24 أبريل 2014.

الملخص:

لا شك أن إهمال تنظيم كُلٌّ من مبدأ الشفافية بشقيه الإداري والمالي ومبدأ التعددية في القطاع الإعلامي؛ سيؤدي إلى إهدار أو على الأقل إلى الحد من حق المواطن في الإعلام. ذلك أن غموض قواعد الشفافية في المؤسسة الصحفية سيحول دون معرفة المواطن لمصدر الخبر الذي يقرأه والعوامل المؤثرة فيه، في حين أن غياب قواعد تكفل التعددية الإعلامية وتمتنع تركيز الصحف وتعسف العناوين الكبرى منها؛ من شأنه أن يجعل المواطن رهين رأي واحد ويحول دون حقه في اختيار الخبر الذي يقرأه؛ بل دون حقه في اختيار مصدر الخبر الذي يقرأه.

لذلك حرص المشرع الجزائري -وعلى غرار العديد من التشريعات المقارنة- إلى الإتيان ببعض الأحكام لغرض كفالة المبدئين المذكورين؛ ضمنها في القانون العضوي رقم 05-12 المتعلق بالإعلام. غير أن الملاحظ هو أن هذه الأخيرة لم تكن بتلك الفعالية نظراً لغياب الآليات الكفيلة بوضعها موضع التنفيذ. وسنحاول في هذه الدراسة تسليط الضوء على مكمن الخلل في القواعد المذكورة والحلول التي تبنتها التشريعات المقارنة لاستخلاص العبر منها.

الملتقى الدولي حول: السلطة الرابعة والرأي العام في الدولة الديمقراطية

استماراة المشاركة

الاسم ولقب: أحمد بومدين

الدرجة العلمية: أستاذ محاضر بـ

التحصص الدقيق: القانون العام

عضو وحدة بحث cnepru النظام القانوني الإعلام في القانون الجزائري

المؤسسة الأصلية: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة د. الطاهر مولاي سعيدة

رقم الهاتف / الفاكس: 048.47.49.21/0793462725

البريد الإلكتروني: ahmed_boumediene@hotmail.fr

محور البحث: دور الإعلام في الدولة الديمقراطية

عنوان البحث: ضمانات التعددية الإعلامية في قانون الإعلام الجزائري

ملخص البحث:

تؤدي وسائل الإعلام على اختلاف أنواعها وبصفة خاصة الصحافة المكتوبة والمطبوعات دورا هاما في نقل وتقدیم الأخبار والمعلومات والتعليقات ونشر الفكر والثقافة والعلوم في عصر يمتاز بالتقدم التكنولوجي والتدخل الفكري والتأثير الإعلامي ، وفي عالم يشهد ثورة غير مسبوقة في تكنولوجيا الاتصال التي أدت إلى تسريع تدفق المعلومات وما أصبحت تبيّنه القنوات التلفزيية وشبكات المعلومات الإلكترونية من أخبار وتقارير لا يمكن حجبها أو إيقاف تدفقها. والذي ساهم في تحسين تعددية إعلامية أصبحت إحدى أهم سمات الدولة الديمقراطية ومتطلباتها. الحديث عن دور الإعلام في الدولة الديمقراطية يتضمن بيان الضمانات المقررة للتعددية الإعلامية.

لقد أصبحت التعددية الإعلامية في الدولة الديمقراطية تحلى من خلال بعدين أحدهما خارجي ويمثل الأول في تعددية وسائل الإعلام وهو ما يعرف بالتعددية الخارجية الذي يشكل جسد التعددية الإعلامية. والثاني داخلي، يتمثل في تعددية الآراء والأفكار وتعددية التيارات الفكرية في وسائل الإعلام المختلفة وهو ما يعرف بالتعددية الداخلية، الذي يمثل روح التعددية الإعلامية.

وعليه، التساؤل المطروح : ما مدى تحسين التعددية الإعلامية ببعديها في قانون الإعلام الجزائري ، للإجابة عن هذا التساؤل تعمل المداخلة على بيان مظاهر وضمانات التعددية الإعلامية في قانون الإعلام الجزائري الجديد.

السرد التلفزيوني، العنف والتغيير: دراسة قصة "ثورة" الربيع العربي.

جلة سماعين

أستاذ العلوم السياسية وال العلاقات الدولية بجامعة الشلف- الجزائر-

باحث بمركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية CRASC - وهران

ملخص مداخلة الملتقى.

تناقش هذه الورقة أثر السرد التلفزيوني، وتحاول التعرف على تلك التحولات والتقلبات والانفجارات التي تصيب "مجتمعات المشهد"، وكيف أن طغيان الصورة يساهم في تغيير مواقف الرأي العام بعد اخضاعه لتأثيرات العنف الرمزي الفعال الذي تنتجه، وهي تسعى لكشف علاقة قوة النصوص التلفزيونية بالعنف والتغيير الاجتماعي والسياسي، ونعتبر "ثورة الربيع العربي" نصا سرديا صنعته بعض القنوات الإعلامية يتكون من: أبطال (الجيش الحر، الثوار) وضحايا (مدنين، أطفال..) وقوى شريرة (السلطة أو النظام، الرئيس، الشرطة..)، وحبكة Plot (تلزم الوضع، عمليات، إمكانية مفاوضات....). كما ونبين آثار هذا النص على الجماهير التي تتلقاه وتستهلكه، وتنفعل بواسطته.

والفكرة الموجهة لهذا الطرح هو أن النص التلفزيوني يخلق قصصا عن واقع المجتمعات تصيغ هويتها الثقافية و تستبدل مرجعيات معناها الكتابية أو الشفاهية إلى أخرى مرئية ومخالية، وهو ما جعل نظريات الاعلام تبني السردية في تحليل الاتصال. نأخذ كأنموذج لقراءة قوة تحرك النصوص التلفزيونية داخل الفضاء الاجتماعي العام قناة الجزيرة الإخبارية. باعتبارها مؤسسة إعلامية ساهمت في صناعة المشهد السياسي العربي، وساعدت على فتح نوع جديد من تجربة المشاهدة داخل العالم العربي، وباعتبارها أيضا أول قناة فضائية تبث من الجغرافية العربية استطاعت أن تطلع العالم "كيف يفكر العرب". غير أن تحليلنا سيتجه إلى سياستها لفرض "ما ينبغي أن يفكرون به العرب؟" وكيف أنها تحولت إلى معارضية سياسية تساهم في تقويض الخطاب الرسمي، وخدمة استراتيجية دولة قطر. فقد نجحت في صناعة قصة الربيع العربي بعد مأساة البوعزizi، أين كان الحدث مناسبا لصنع معنى، فتبث القناة عن غضب الجماهير (البطلة) الذي يحتاجه فنيو التحرير كمضمون للسرد ويتم نقل جزئيات الثورة إلى الاستوديو لصناعة رواية بطلها الثوار ضد الطاغية الشrier، وتمتزج مأساوية الحدث البوعزizi بفنون لغوية وقابليات جمالية ذات تأثيرات عميقة قادرة على اختراق تجربة المتلقي وعواطفه، ويظهر مثال ذلك من خلال تزاوج عرض الصور مع مقدمة الظفيري البلاغية في برنامجه 'في العمق' الذي خصصه هذه المرة لتونس، ويعتبر فيه أن برنامجه عزز بشكل كبير "الثورة" واتجاه "الخروج" على النظام.

تعمل نصوص القناة التلفزيونية على إيجاد ترابط للهوية السردية للثوار من خلال إنشاء خطاب آخر تشكله ثورة مصر ويفقى رهان القناة هذه المرة كيفية خلق الثقة وتطوير إحساس الجماهير أنه زمن التغيير وسقوط الدكتاتوريات، وأن مصيرها مرتبط بقصة واحدة بدأت من تونس وهي شطره الثاني، ويتوجب عليها الایمان بهذه القصة/فرصة وتفعيلاها. تعمقت قناة الجزيرة دور البطل في نقل هذه تفاصيل الثورات والتسلل إلى عقول المشاهدين، وعليه فانتقاضات العرب ليست 'ثورة' ولا 'ربيعًا' إلا بقدر ما تروي وسائل الإعلام ذلك. ونجحت القناة في مزج الحقيقى بالوهمى. وتطلعنا تجربتها كيف أن الاعلام بات الواقع وحقيقة الواقع، وأنها انخرطت في التغيير دون أن تلزم نفسها في غالب الأحيان المسئولية عن رعب المعنى الذي تركبه.

الكلمات المفتاحية: التلفزيون، السرد، الصورة، العنف الرمزي، التلقى، الاتصال السياسي، التضليل، السلطة، قناة الجزيرة.

استمارة المشاركة في الملتقى

"السلطة الرابعة" والرأي العام في الدولة الديمقراطية

الاسم واللقب: مصطفى ونogi

الرتبة العلمية: أستاذ مساعد "أ"

التخصص: دراسات إستراتيجية

الهيئة المستخدمة: جامعة مولود معمر تizi وزو

الهاتف: 0550017837

البريد الإلكتروني: mustapha.ouannoughi@yahoo.fr.

المحور: دور الإعلام في الدولة الديمقراطية

عنوان المداخلة: الإعلام والمنطق البناء للسلوك الديمقراطي

الملخص

يشكل الإعلام بكل أنواعه عصب بناء السلوك الديمقراطي لدى المواطن ، عن طريق ما يقدمه من مادة فكرية من شأنها تكريس الوعي السياسي لدى المواطن بصفة عامة ، والنشا بصفة خاصة ، والأكثر من ذلك فان للإعلام خدمة جليلة في تحسيس المواطن بضرورة المشاركة في صناعة القرار السياسي للدولة الوطنية ، وإشعاره بأنه حجز زاوية في وضع معلم الدولة الوطنية ، المنبثقة من المسؤولية الجماعية ، من إدراك مختلف القضايا ، وتوثيق الرأي العام بالحلول ، والسلوك الواجب إتباعه لبناء الديمقراطية التشاركية الممهدة للمواطنة الديمقراطية .

الاسم واللقب: عزو ز بن تمسك

الدرجة العلمية: أستاذ مساعد

التخصص الدقيق: العلوم السياسية

المؤسسة الأصلية: كلية الحقوق والعلوم السياسية بسوسة (جامعة سوسة)

الدولة: تونس

رقم الهاتف المحمول: +216 98 681 547

البريد الإلكتروني: abentemessek@yahoo.fr

محور البحث: المحور 3 الإعلام وتضليل الرأي العام

عنوان البحث: الإعلام وتضليل الرأي العام: الإعلام الإلكتروني أنموذجا

ملخص

أصبح للفضاء الإلكتروني دور في صناعة وتشكيل الرأي العام ليس فقط على المستوى المحلي بل العالمي، وساعد على ذلك زيادة الارتباط العالمي بتكنولوجيا الاتصال والمعلومات، وأصبح هناك ما يزيد على مليار مستخدم للإنترنت، وما يزيد على 4 مiliars مستخدم للهاتف المحمول عالمياً خاصة بين فئة الشباب الأكثر نشاطاً ودراءة بها، بما أدى إلى ظهور فاعلين كثيرين في تشكيل الرأي العام وذلك بعد تفكك سيطرة الدولة لوسائل الإعلام، والحد من قدرتها على التعبئة وحشد الجماهير.

وبذلك ساهم الإعلام الجديد في بروز دور الأفراد والجماعات الذين يمكنهم من استخدام الفضاء الإلكتروني لنقل، وتبادل، وإنتاج المعلومات، ونشرها بين قطاع عريض من الجمهور، بما يفتح المجال للتأثير على أولويات القضايا لدى الرأي العام، وطبيعة ونمط الفاعلين، وطبيعة التأثير على تشكيل الرأي العام، وطبيعة المساهمين فيه، وذلك مع بروز الإعلام الإلكتروني بطابعه الفردي أمام الإعلام الحكومي الذي كان يسيطر ويؤثر في تشكيل الرأي العام، ومن ثم حدوث التعبئة، والتجنيد، والتآييد لسياسات الحكومة المحلية. وممكن الإعلام البديل للأفراد من صنع وسيلة إعلام خاصة بهم سهلة الانتشار، ورخيصة التكلفة، وتتميز بالتنوع الإعلامي على شكل نص، أو صوت، أو صورة، أو فيديو كليب.

وتفع تلك الأدوات الجديدة إلى استخدامها بشكل إيجابي في تحقيق نوع من التواصل الإنساني بين العديد من التجمعات البشرية والأفراد من كافة أنحاء العالم، وأصبحوا يجتمعون حول قضايا مشتركة تؤثر فيهم و يؤثرون في انتشارها ودعمها، وذلك في ظل حوار ثري بين العديد من الأفراد حول العديد من القضايا المحلية والعالمية. لكن كان لاستخدام تلك الأدوات أيضاً جانبها سلبياً تمثل في استغلال طابع الإعلام الإلكتروني الفردي لغذية العنف والكراء، وبث الشائعات، وال الحرب النفسية، وتضليل الرأي العام، بالإضافة إلى المساهمة في إظهار نمط جيد من الجرائم.

وجاء هذا مع المساعدة في توفير أدوات للرأي والتعبير أمام الجمهور تتميز جميعها بالسهولة، وسرعة الانتشار، وقلة التكلفة سواء أكانت في شكل إنشاء موقع على الإنترت، أو الرسائل النصية القصيرة، أو المدونات، أو غرف الدرشة، أو المجموعات البريدية، أو استخدام الهاتف المحمول، أو استطلاعات الرأي الإلكتروني، أو التعليقات الإلكترونية على الأخبار أو الأحداث، أو عن طريق نشر المقالات عبر الفضاء الإلكتروني، أو ما يتعلق بالتطور في تقنية استطلاعات الرأي العام عبر الاستمرارات الإلكترونية، أو الاستطلاع عبر الواقع.

تلك الأدوات عبرت عن ثورة في الأداء الديمقراطي ما بين الحاكم والمحكوم، أو ما بين الرأي العام المحلي والرأي العام الدولي، أو حتى ما بين المُختلفين عرقياً أو دينياً أو ثقافياً بشكل يعكس ثورة معلومات متقدمة مقابل رأي عام سريع التقني والتأثير، وبروز العديد من القضايا التي تشكل أجندة الرأي العام، وفي نفس الوقت بروز العديد من الفاعلين في التأثير وذلك مع اتساع القاعدة الجماهيرية التي تشكل المستقبل للرسالة الإعلامية. وطرح ذلك إشكاليات تتعلق بمدى تأثير الفضاء الإلكتروني على تشكيل الرأي العام؟ وإلى أي مدى أصبح له دور في زيادة المساهمين في تشكيل قضايا الرأي العام، وفي أولويات المجتمع؟ وعلى درجة الاستجابة للأحداث المحلية والدولية وعلاقة ذلك بالاستقرار داخل المجتمع الدولي؟ وما هو دور الفضاء الإلكتروني في بث الكراهية الدينية والشائعات مقابل دوره في بث التسامح والسلام؟ وما هو أثر الفضاء الإلكتروني في توفير أدوات جديدة لقياس الرأي العام، وما هي فاعليتها مع تدفق المعلومات السريع والمتواصل وجود العديد من المؤثرين فيه؟ وما هي محددات وفرض تأثير الفضاء الإلكتروني على الرأي العام، وتغيير الاتجاهات والقيم؟ وكيف يمكن توظيف الفضاء الإلكتروني كوسيلة وسليمة لنقل مطالب الجماهير ومن ثم تحقيق الشرعية والاستقرار؟

جامعة باجي مختار عنابة

ينظم قسم الحقوق المدنى الدولى حول:

السلطة الرابعة والرأي العام في الدول الديمقراطية

يومي: 18-19 نوفمبر 2015

استمارة مشاركة

الاسم : عبير

الرتبة العلمية: طالبة دكتوراه كلاسيك
المؤسسة: جامعة الجزائر 3

الهاتف المحمول: 0555060158 البريد الإلكتروني: abirabir99@yahoo.fr

المحور 1: دور الإعلام في الدول الديمقراطية

عنوان المداخلة: حرية الإعلام وتحديات الديمقراطية في الجزائر

Freedom of the media and the challenges of democracy in Algeria

ملخص المداخلة:

يعد موضوع حرية الإعلام من الموضوعات التي حظيت باهتمام كبير في الأدبيات السياسية الحديثة حيث تحتل الوظائف السياسية لوسائل الإعلام مكانة الصدارة والأولوية في إطار المنظومة الوظيفية، فهي قنوات مهمة في الاتصال السياسي إذ تسهم في تكوين الرأي العام وتشكيله وتدعم الديمقراطية بل وإعادة رسم ملامحها خاصة من خلال إشراك الأفراد والمنظمات والجمعيات في صياغة القرار السياسي وصناعته، فضلاً عن دورها في عملية التتشئة السياسية وترسيخ قيم الانتماء والمواطنة.

وعليه فحرية الإعلام واحدة من دعائم الديمقراطية، إذ هناك علاقة ارتباطية جادة بين مدى مساحة الحرية الممنوحة للإعلاميين وبين الممارسة الديمقراطية؛ وبذلك يتتسق اتساع أو ضيق هامش هذه الحرية مع مدى انتهاج الديمقراطية أسلوباً وممارسة وهذا التناقض لا يتم في الاتجاه الإيجابي إلا من خلال ترسیخ ديناميكي وتراكم منفتح للحرّيات الفردية والجماعية.
وبناءً على ذلك؛ ستحاول هذه المداخلة تسلیط الضوء على موضوع حرية الإعلام وتحديات الديمقراطية في الجزائر، وذلك أولاً بتناول الحرية الإعلامية في الجزائر من خلال واقع الإعلام في الجزائر ومن ثم الإشارة للقانون الجزائري، مروراً بتأثير الإعلام على مكونات الديمقراطية الجزائرية من تعددية سياسية وحزبية وحتى تعديلات دستورية وانتخابات، وصولاً لإبراز العوامل المؤثرة على حرية الإعلام والديمقراطية في الجزائر، لنصل في الأخير لعدد من النتائج والاستنتاجات.

الكلمات المفتاحية: الإعلام، حرية الإعلام، الديمقراطية، الجزائر، التتشئة السياسية، التعددية السياسية، انتخابات.

Abstract

Is the subject of media freedom of the topics that received considerable attention in the modern political literature where the political functions of the media market leader and priority occupies in the framework of the functional system, they are important channels of political communication as contribute to the formation of public opinion and the formation and consolidation of democracy and even redraw the special features through the involvement of individuals, organizations and associations in the formulation of political decision and its industry, as well as its role in the political socialization process and the consolidation of belonging and citizenship values.

Freedom of the media and it is one of the pillars of democracy, since there are serious correlation between the extent of

Freedom granted to the media and the space between the practice of democracy; and it is consistent or widening narrow margin that freedom with the extent of adoption of the democratic approach and practice, and this consistency is not in the positive direction only through the consolidation of a dynamic and open-minded accumulation of individual and collective liberties.

Based on this; try this presentation shed light on the subject of freedom of the media and the challenges of democracy in Algeria, first addressing the media freedom in Algeria through the reality of the media in Algeria and then to pay tribute to Algerian law, through the influence of the media on the Algerian democratic components of political and partisan pluralism and even amendments constitutional and election, and down to highlight the factors affecting the freedom of the media and democracy in Algeria, to get in the last of a number of findings and conclusions.

Keywords: media, media freedom, democracy, Algeria, political socialization, political pluralism, elections.

استماره المشاركه في الملتقي

"السلطة الرابعة" والرأي العام في الدولة الديمقراطية"

الاسم ولقب: سارة بخوش

الرتبة العلمية: ماجستير علوم سياسية

التخصص: دراسات سياسية مقارنة

الم الهيئة المستخدمة: جامعة الجزائر 3

الهاتف: 06.97.75.59.00

البريد الإلكتروني: sarahbekh@hotmail.fr

المحور: (المحور الناissant) الانترنت والتواصل الاجتماعي شكل جديد للديمقراطية

عنوان المداخلة: تأثير شبكات التواصل الاجتماعي على الديمقراطية.

الملخص

تهدف هذه الورقة البحثية إلى أن تكون مدخلاً عاماً لمناقشة تدور حول قضية باتت محورية في ظلّ الظروف الراهنة للعالم ككلّ والعالم العربي خصوصاً وهي : "تقنيّة الإعلام الجديد والمتمثلة في شبكات التواصل الاجتماعي وتأثيرها على الديمقراطية" ، فقد أصبح الاستخدام الفعّال لشبكات التواصل الاجتماعي في العمل السياسي من الأمور الحيوية لتدعم ممارسة الديمقراطية بشكل أثُر على أداء المؤسسات التقليدية، وبما أتاحه من مجال مفتوح من الأفكار والمعلومات السياسية، فاستخدامها إذن يعدّ أحد أكبر التحديات التي تواجه العالم العربي اليوم، لذا يكون من الضروري فهم الدور الذي تلعبه شبكات التواصل الاجتماعي في المجال السياسي من خلال إيجاد آليات وطرق عمل جديدة لمارسة الديمقراطية والعمل السياسي، يمكن أن نطلق عليها ديمقراطية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أو الديمقراطية الإلكترونية أو الرقمية، التي تعدّ ناتجاً للتكامل بين قيم وجوهر الديمقراطية كمفهوم سياسي واجتماعي وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات كآلية ووسيلة لتعزيزها.

الكلمات الدالة: شبكات التواصل الاجتماعي، الانترنت، الديمقراطية، الديمقراطية الإلكترونية.

في حالة الاستفسار يمكن الاتصال عبر الهاتف النقال 06.72.50.01.61.